المجتمع السياسي وظاهرة إدمان مواقع التواصل الاجتماعي الالكترونية (الاستلاب والاغتراب والتطرف)

م.م علي عبد المطلب صادق
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد.

المستخلص

أتسعت ظاهرة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الالكترونية بشكلٍ واضح في عموم المجتمعات، وباتت هذه الظاهرة تهددُ كيان المجتمع داخل الدولة، سيما بعد انتشار استعمال وسائل التواصل الاجتماعي بشكلٍ مُفرط، وصلَ الى مستوى الإدمان، واستدعى ذلك التوقف عند ظاهرة الإدمان، والبحث في أسبابها ونتائجها وتأثيرها في الوسط الاجتماعي عموماً، وفي المجتمع السياسي بشكلٍ خاص، إذ انبثقت معالم الاستلاب والاغتراب والتطرف عند الافراد، كنتيجةٍ للإدمان على وسائل التواصل الاجتماعي، ما تسبّبَ في اضطرابِ وانحرافِ أفكار المجتمع السياسي، وانسلاخهِ عن واقعهِ الحقيقي، ورسم صورة ذهنية غير واقعية تؤطرُ التغيير المنشود، بإطارٍ وهمي يتحملُ المجتمع نفسهُ النتائج السلبية عن ذلك الانحراف، وأنَّ أوضحَ صورة جسدت ذلك الانحراف شيوع دعاوى التطرف وتجنيد الارهابيين، بما يبعثُ عدم استقرار الدولة والمجتمع.

الكلمات المفتاحية: مواقع التواصل، الإدمان، الاستلاب، الاغتراب، التطرّف، الدولة.

Political society and the phenomenon of addiction to electronic social networking sites (Alienation, alienation and extremism)

Assistant Lecturer Ali Abdul-Muttalab Sadiq
Center for Strategic and International Studies
University of Baghdad.

Abstract

The phenomenon of using electronic social media has clearly expanded in all societies, and this phenomenon has become a threat to the entity of society within the state, especially after the excessive use of social media has spread to the level of addiction. This necessitated a pause in the phenomenon of addiction and an investigation into its causes, consequences, and impact on the social milieu in general and on the political community in particular, as signs of alienation, estrangement, and extremism have emerged among individuals as a result of addiction to social media, which has caused confusion and deviation of the ideas of the political community and its separation from its real reality, and the drawing of an unrealistic mental image that frames the desired change within an illusory framework in which society

itself bears the negative consequences of that deviation. The clearest image that embodies that deviation is the spread of calls for extremism and the recruitment of terrorists, which creates instability in the state and society.
Keywords: Social media, addiction, alienation, estrangement, extremism, the state.

المقدمة

يمتلكُ كلُّ مجتمعٍ قدراتٍ واعيةٍ خلاّقةٍ ترتقي بهِ الى مآلاتِ متقدمةٍ بين باقي المجتمعات، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولما كان المجتمع السياسي الواعي هو الركيزة الرئيسة التي من خلالها يرسم المجتمع عموماً مبانيهِ السياسية، وأهدافهِ المستقبلية، صارَ من الضروري حفظ المجتمع السياسي من مؤثرات التيارات الفكرية المنحرفة، ووسائلها التقليدية والمعاصرة، خصوصاً مع التطوّرِ المطّردِ لتكنلوجيا الاتصالات عبر وسائل التواصل الاجتماعي الالكترونية، التي شكلت في جزءٍ منها، وتبعاً لشخصيةِ مستخدميها أداة سلبية تحيد بالمجتمع عن مساراتهِ التنموية المنشودة، فكانت نتائج سوء استعمال وسائل التواصل الاجتماعي متجسدةً في حالات إدمان مواقع التواصل الاجتماعي الالكترونية، وما ينتجُ عنها من استلابٍ لشخصيةِ الفرد داخل الدولة واغترابهِ وسط مجتمعهِ وتحولهِ الى مُتطرّفٍ وعنصرِ هدمٍ وأداةِ تخريبٍ تتحكمُ بهِ الجماعات الارهابية، ما شكّلَ عبئاً مُضافاً لأعباء النظام السياسي، وإذ تسعى الدولة الى مواجهة هذا العبئ (المعاصر)، فإنَّ على المجتمع تحمل مسؤوليته الوطنية والقانونية والاخلاقية؛ لمواجهةِ حالاتِ سوءِ استعمال مواقع التواصل الاجتماعي الالكترونية.

أهمية البحث:

تنبعُ أهمية البحث من ضرورةِ بيانِ أبعادِ الاستعمال السلبي لمواقع التواصل الاجتماعي من دون ادراكِ المستخدمِ بأنهُ يتعامل مع أشخاص مُفترضين، وأن التصوّر الذهني لدى المستخدم فرداً كان أم مجتمعاً قاصر عن معرفة حقيقة الطرف الآخر ونواياه، وأن ضعف الحصانة الفكرية لدى المجتمع السياسي تجعلهُ غنيمةً مُتاحةً للجماعات المتطرفة، فيفقدُ توازنهُ ورؤى التغيير الايجابي الذي ينشده.

هدف البحث:

يرمي البحث إلى تسليط الضوء على ضرورةِ وجودِ وعي وإدراك المجتمع السياسي للواقع عند تعاطيهِ مع المجتمعات الأخرى، من خلال وسائل التواصل الالكترونية، وتوضيح سلبيات ومضار إدمان الاستعمال المفرط لتلك الوسائل، وما ينتجُ عنهُ من استلابٍ لذاتِ الفردِ ثم اغترابه، وبالتالي تبنيهِ لأفكارٍ مُتطرّفة.

إشكالية البحث:

تكمنُ إشكالية البحث في تغليبِ الاستعمال السلبي لمواقع التواصل الاجتماعي، وعدم مبالاة المستخدم للأضرار النفسية الناتجة عن إدمان مواقع التواصل الاجتماعي، وانعكاسها على المجتمع السياسي، ويتفرّعُ عن هذا الاشكال تساؤلات عدة، أوضحها ما يأتي:

1 – ما أهمية الحفاظ على المجتمع عموماً، والمجتمع السياسي خصوصاً، من تأثيرات الاستعمال السلبي لمواقع التواصل الاجتماعي؟

2 – ماهي علامات ومضار الإدمان على مواقع التواصل الاجتماعي، وكيف يؤثرُ الإدمان في المجتمع السياسي؟

3 – ماعلاقة الإدمان على مواقع التواصل الاجتماعي بالتطرف؟

فرضية البحث:

يفترضُ البحث أنَّ الإدمانَ على مواقع التواصل الاجتماعي ينعكسُ سلباً على المجتمع، إذ يتأثرُ سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً بأفكارٍ طارئةٍ افتراضية، لايمكن التثبت من مصادرها الحقيقية أو نوايا الجهات المتحكمةِ بتلك المواقع الالكترونية، خصوصاً مع انتشار وسائل الاتصال الاجتماعي الافتراضية بتكنلوجيا حديثة معاصرة في زمنٍ قياسي، إذ ما يلبثُ الفرد أن يعتادَ على نمطِ اتصالٍ حديثٍ حتى تظهر تكنولوجيا اتصال متطورة أكثر من سابقتها، بما يجعل الفرد متمسكاً أكثر في متابعة مواقع التواصل الاجتماعي، والإدمان عليها، والاندماج بأفكارِ العالم الافتراضي.

هيكلية البحث:

انتظمَ البحث في مقدمةٍ وأربعة مطالب، جاء المطلبُ الأول تحت عنوان (ماهية المجتمع السياسي)، والثاني بعنوان (الإدمان الالكتروني وأثره في الفرد والمجتمع)، كما اندرجَ المطلب الثالث تحت عنوان (الاستلاب والاغتراب السياسي)، بينما حمل المطلب الرابع عنوان (وسائل التواصل الاجتماعي وتجنيد المتطرفين)، ثم الخاتمة والتوصيات.

المطلب الأول: ماهية المجتمع السياسي

يتحقق إشباع رغبات الانسان في الحياة الاجتماعية المشتركة، فالمجتمع هو علاقة بين قوى اجتماعية متفرقة يعتمدُ فيها الناس الى حدٍ ما على مستوى التمكين من تحصيل النتائج في مجال اخضاع قوى الطبيعة لرغباتهم، وفي هذه العلاقة لايستطيع الناس أن يفعلوا ما يريدون فقط بل يجب أن يفعلوا ما ينبغي عليهم فعله، فالمجتمع هو النشاط الخلاّق والعمل الواعي والعلاقات المادية بين الناس، وهو في الوقت نفسه اتخاذ القرارات وتحمل المسؤوليات تحت ظل ظروف وامكانيات موضوعية وذاتية مقدمة[1]، وعند تحليل طبيعة العمل السياسي وصراعاته ينبغي النظر الى فعاليات الفئات الاجتماعية وليس الفردية، ويرتكزُ تحليل تلك

الطبيعة على تمييز الطرق المختلفة التي قد تنخرطُ فيها فئاتٌ اجتماعيةٌ في السياسة، وطبيعة الفئات المعنية بها، ومن الواضحِ وجود تنوع واسع في الممارسة السياسية، تتوزعُ ما بين العمل السياسي المنظم من خلالِ الأحزابِ السياسية أو مجموعات الضغط، أو أيّ تشكيلاتٍ سياسيةٍ أخرى مُنظمة، فالمجتمعُ السياسيُّ هو المجتمعُ المشاركُ في عمليةِ صُنعِ القرارِ السياسي[2].

يرتبط علم السياسة بطبيعةِ الحال بعلم الاجتماع السياسي، وتتعززُ تلك الرابطة عند النظر الى اشتراكِ اهتمامِ كلّ منهما بدراسة وتحليل الظاهرة السياسية، والعمليات السياسية القائمة، وطبيعة النظم السياسية، ومع أن كل منهما يركز على تخصص دقيق بذاته، إلا إننا نلحظ وجود اهتمامات مشتركة حول قضايا وموضوعات ترتبط بعلم السياسة وعلم الاجتماع السياسي، ويذهب (بوتومور) الى ترسيخ العلاقة المتداخلة بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي بالتأكيد على أن علم السياسة ذاته من حيث المفهوم والمحتوى والمجالات التي يهتم بها، لم يتطور إلا مع ظهور نمط جديد من المجتمع السياسي هو المجتمع الرأسمالي، ذلك المجتمع الذي يرادف المجتمع المدني[3].

يدرسُ علمُ الاجتماع السياسي الظواهر السياسية من حيث أنها ظواهر اجتماعية من نسقٍ مُتميزٍ ضمنَ علاقاتها مع البنية الاجتماعية الكلية، وقد تطورت في العقود الاخيرة اهتمامات واسعة لعلم الاجتماع السياسي لتشمل العديد من القضايا والمشكلات السياسية التي تؤثر في النظام الاجتماعي العام، ونلحظ أن الاهتمام قد تزايد بشكل ملحوظ في جوانب التنشئة السياسية، والوعي السياسي، والتنمية السياسية، والصفوة أو النخبة، والحريات السياسية، والأقليات، وجماعات الضغط، ومختلف الجماعات السياسية، وكذلك السياسة الدولية وسط النظام العالمي المتغيّر، وأثر السياسات الاقتصادية والاجتماعية والامنية في المجتمع، وتوجيه الرأي العام، وقضايا أخرى في ذات السياق[4].

يغطي المجتمع السياسي المجموعات الاجتماعية الاخرى، ويتحددُ فيهِ مصير الأشخاص في إطارِ الدولةِ بشكلٍ كلي أو إجمالي، فالمجتمع السياسي هو تلك الشخصية المعنوية التي تؤدي وظائف تدخل في إطار السعي الى تحقيق المصالح العامة، ويتم ذلك من خلال ممارسة المجتمع السياسي دور سلطة التحكيم بوساطة سلطته السياسية التي يجسدها النظام السياسي، وتنبثق عن تلك السلطة السياسية سلطات ثلاث تشريعية وتنفيذية وقضائية[5]، فالمجتمع السياسي هو مجتمع شامل ويقوم فوق كل الجماعات الاجتماعية المتواجدة على ساحة المجتمع الأوسع، كما يتمتع المجتمع السياسي بخصائص نوعية تتلخصُ بما يأتي[6]:

1 – الاستقلال. هو شرطٌ أساس لوجودِ مجتمعٍ سياسيٍّ مستقلٍ ومنفصلٍ وغير مندمج بمجتمعٍ سياسيٍّ آخر، فكلُّ مجتمعٍ سياسيٍّ يقررُ وحدهُ مضمون نشاطاته، ولا يمكنهُ التحكم بالأفراد والجماعات التي يشتملُ عليها مجتمع سياسيّ آخر، فكل مجتمع سياسي هو حرٌ في اتخاذ قراراته ولا يتبع غيره.

2 – التنضيد. يتفوّق المجتمع السياسي على كل الجماعات الاجتماعية الخاصة المتشكلة في إطار المجموعة الاجتماعية عامة، فهو يحتويها ويقررُ نظامها القانوني ومركزها ودرجة استقلاليتها، فالمجتمع السياسي يؤدي الى انبعاث نتائج عامة تمسُ كل أعضاء المجتمع بصورةٍ مباشرة أو غير مباشرة.

3 – عدم التخصص. يمتدُ تأثير المجتمع السياسي الى كل الميادين دون تخصيص، بعكسِ تأثيرِ غيرهِ من الجماعات الاجتماعية التي لا يتعدى تأثيرها أعضاء المجموعة المنتمين الى كل منها خاصة، ومع ذلك لايختزل المجتمع السياسي دور باقي الجماعات الاجتماعية وإنما يمنحها مساحة نشاط يخص عملها.

المطلب الثاني: الإدمان الالكتروني وأثرهُ في الفرد والمجتمع

تعد وسائل التواصل الاجتماعي الالكترونية، وسيلةً عابرةً للحدود، يتواصلُ من خلالها الأفراد، ووسيلة لممارسة الانشطة الاجتماعية التي تهدفُ الى التقريب بين إنسانٍ وآخر، كما تسهم في تنمية الوعي لمستخدميها بقضايا المجتمع المختلفة، منها: القضايا السياسية، ومع ذلك لا تخلو وسائل التواصل الالكترونية من سلبياتٍ عدة، أثرّت بشكلٍ مباشر أو غير مباشر في سلوكِ أفرادِ المجتمع، فالإفراط في استعمال مواقع التواصل الاجتماعي الالكترونية يجعل كثير من الافراد عرضةً للإصابة بالتوتر والاكتئاب والاضطرابات النفسية بما يؤثر في حياتهم المستقبلية، ويفسد العلاقات بين الأفراد والجماعات بسبب قضاء فترات طويلة وجهد كبير في تصفح مواقع التواصل الاجتماعي على حساب علاقات الأسرة والأصدقاء وزملاء العمل، إذ يرجع الكثير من مشكلات التفكك الأسري، وفساد العلاقات بين أفراد المجتمع الى الإفراط والمبالغة في استعمال وسائل التواصل المعاصرة، والاندماج بمحتوى وسائل التواصل الالكترونية، التي قد تؤدي الى حدٍ ما الى اصطناع شخصية افتراضية وهمية مغايرة للشخصية الحقيقية[7]، فالعديد من الدراسات التخصصية أكدت أن خصائص الإنسان تصبح إيجابية من خلال التفاعل المباشر مع الآخرين، وأن التحدي الذي تواجههُ تلك العلاقات التفاعلية المباشرة، هو الانتشار الواسع للعلاقات الانسانية عبر وسائل التواصل الاجتماعي الافتراضية التي لا تخلو من مخاطر تقليل الأنشطة المفيدة، فضلاً عن زيادة السلوكيات غير المنتظمة، وغير المستقرة، عن طريق تشجيع مغريات تسهمُ في البقاءِ وقتاً أطول أمام الشاشة الالكترونية[8]، ويذهب باحثون آخرون الى أن مواقع التواصل الاجتماعي تثيرُ مشاعر القلق والاضطراب والشعور بعدم الراحة، ومشكلات اضطراب النوم، وعدم التركيز، وتؤكدُ أكثر من دراسة على أن الأفراد الذين يستخدمون منصات تواصل

اجتماعي متعددة، يكونوا اكثر عرضةً لمستويات مرتفعة من القلق بنسبة تزيد على ثلاث اضعاف عن الافراد الذين يقتصر استخدامهم لواحدة او اثنتين من منصات التواصل الاجتماعي أو من الذين لا يستخدمونها مطلقاً، وأنهم أكثر عرضةً مرتين للشكوى من العزلة الاجتماعية، ونقصاً في الشعور بالانتماء الاجتماعي[9].

يشيرُ إدمان مواقع التواصل الاجتماعي الى الاستخدام القهري لمنصات التواصل الاجتماعي الافتراضية الذي ينتجُ عنهُ ضررٌ فادح في أداء الأفراد في مختلف مجالات الحياة الطبيعية لمدة طويلة، وهو نوع من الاعتماد النفسي والسلوكي على منصات التواصل الاجتماعي، وتتضمنُ سلوكيات المدمنين على مواقع التواصل الاجتماعي عادةً صعوبة في التحكم بالنفس عند التعاطي مع المكونات المدمن عليها، والشعور بأعراض عدة نتيجة الانقطاع عن تلك المكونات مادياً ونفسياً، من بينها القلق والرغبة الشديدة في العودة إليها، لذلك فإنَّ الشخصَ المدمِن على مواقع التواصل الاجتماعي يتصفُ بعدمِ القدرةِ على التوقف عن تصفح تلك المواقع طوال اليوم لعدة أسباب منها: (الفومو)، ويقصد به الخوف من فوات الشيء كالاطلاع على الأحداث، أو الخبرات، أو التفاعل مع الآخرين، وهو دافع كبير للإفراط في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي الالكترونية، وكذلك: (الأنا)، إذ يحتاج بعض الأشخاص إلى منصة الكترونية لاستعراض أنفسهم، وتعد الشبكات الاجتماعية أفضل خيار لتحقيق تلك الرغبات، حيث وجد أنَ 80% من المحادثات عبر الإنترنت تكون مليئة بمعلومات تفصحُ عن الذات، وأيضا: (كيمياء الدماغ)، إذ أظهرت دراسة من جامعة هارفارد أن الحديث عن النفس عبر الإنترنت يُحرّكُ المنطقة نفسها في الدماغ التي تتأثر بتناول مادة تسبب الإدمان، مثل الكوكايين، وأيضا: (التحقق من قبول الفرد اجتماعياً) من خلال الحصول على القبول أو الاستحسان من الأقران، كما أظهرت الدراسات الحديثة أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يرتبط بمشاعر العزلة الاجتماعية، والاكتئاب، وانعدام الأمن، والغيرة من الآخر، وسوء تقدير قيمة الذات[10].

إن الاستخدام المفرط لمواقع التواصل الاجتماعي مرتبطٌ بأعراض تختص بالصحة العقلية مثل القلق والاكتئاب عند مستخدمي مواقع التواصل، واوضحت دراسة متخصصة في عام 2018 أن الاستخدام المفرط للفيسبوك مثلا ينتجُ عنهُ أثارٌ سلبية على التعافي (Well-being)، خصوصاً لدى المراهقين وصغار السن، واظهرت الدراسة أن الاضطرابات النفسية مرتبطة بالاستخدام المفرط لمواقع التواصل الاجتماعي، ويستطيع الشخص أن يلاحظ مقدار الوقت الذي يقضيهِ في استخدام تلك المواقع ليعرف ما إذا كان يعاني من حالةِ إدمانٍ أم لا، وحالات الإدمان هي اضطراب السيطرة على الانفعالات التي يمكن أن تؤدي بالفرد الى فقدان الإحساس بالوقت خلال استخدامهِ لمواقع التواصل الاجتماعي، وعلى سبيل المثال فإن الساعة السيكولوجية لأحدِ الأشخاص يمكن أن تمر أبطأ من المستوى الطبيعي، ويفقدُ وعيهُ الذاتي بالوقت، ولذا يمكن أن يستخدم الأشخاص منصات التواصل الاجتماعي بدونِ وعيٍّ ولفتراتٍ طويلةٍ

من الزمن، ومن الشائع عند المراهقين في العصر الرقمي استعمال هواتفهم الذكية لأغراض ترفيهية، وتعليمية، وإخبارية، وإدارة حياتهم اليومية، ولذا فإنَّ المراهقين هم أكثر عرضةً للقيام بسلوكيات وتصرفات وعادات إدمانية، وإنَّ التوقعات بالنتائج الإيجابية التي يبتغيها المستخدم، وقلة التحكم بالذات عند تصفح مواقع التواصل الاجتماعي يمكنُ أن تتطوّرَ إلى استخدام (إدماني) لتلك المواقع، كما يكثر الافراط في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي عندما تستخدم للتعامل مع الضغوط النفسية، وعدم القدرة على التعامل مع متطلبات الحياة الواقعية[11].

أصبح الإدمان على مواقع التواصل الاجتماعي أمراً واقعياً، وصارَ يمثلُ خطراً أكبر وأقوى من باقي أنواع الإدمان، بسبب الانتشار الواسع لهذه المواقع وقدرتها على توفير إمكانيات التواصل مع الآخرين حول العالم، بجهدٍ بسيط وتكلفةٍ قليلة ووقتٍ أقل، ويسببُ الإدمان على مواقع التواصل الاجتماعي آثاراً سلبيةً عدةً منها ما يأتي[12]:

1 – العزلة والوحدة والبعد عن الآخرين بما يصل لحالة الاكتئاب، مع الشعور بالخمول والكسل والتوقف عن ممارسة الأنشطة الجماعية.

2 – الاتجاه الى العيش في عالم افتراضي مليء بالأوهام، والتخلي عن عالم الواقع، بما فيهِ التخلي عن قواعد المجتمع وتقاليدهِ وابتكار أساليب وقواعد جديدة لمجتمعات أخرى غير منظورة.

3 – البعد عن أساليب وقواعد اللغة السليمة، وابتكار عبارات محرفة غير محبذة في كلمات وأساليب ومصطلحات لغوية هجينة طارئة على اللغة الام، مما يجعل فئة الشباب تحديداً يعكفون على مواقع التواصل الاجتماعي لوقتٍ طويل جداً يرتكبون خلاله أخطاء جوهرية في أساسيات اللغة.

يعاني مدمنو شبكات التواصل الاجتماعي من انخفاضِ قيمةِ تقديرِ الذات، وتنعدمُ الرغبة لديهم في الحصولِ على تفاعلٍ اجتماعي حقيقي، وتتولدُ لديهم مشاعر من الحسدِ بسببِ متابعة ومراقبة حياة الآخرين، بما يؤدي في بعض الحالات الى خصومةٍ وشجارٍ بينهم وبين المقربين منهم، مثل الاصدقاء، وتوجد العديد من العلامات التي يمكن أن يظهر فيها الإدمان على مدمني شبكات التواصل الاجتماعي، وأهم تلك العلامات ما يأتي[13]:

1 – تقلبات المزاج، عندما يستخدمها الشخص لتحسين مزاجه أو الهروب من المشاكل الواقعية.

2 – اضطراب المرجعية الفكرية، عندما تسيطر على الأشخاص أفكار متضاربة على حساب الأنشطة الأخرى .

3 – الاحتمالية، عندما يزيد الشخص من وقت استخدام منصات التواصل الاجتماعي لمراجعة تجارب عاشها من قبل ويستعرضها أثناء استخدامه لهذه المنصات.

4 – الانسحابية، عندما لا يستطيع الشخص الوصول إلى منصات التواصل الاجتماعي تتغير عادات نومه وأكله وتظهر عليه أعراض اكتئاب وقلق، ثم الانسحاب والتقوقع على الذات.

المطلب الثالث: الاستلاب والاغتراب السياسي

يُعرّفُ الاستلاب على أنهُ الحالة السايكو اجتماعية المسيطرة بشكلٍ تام على الفرد، بحيث تحولهُ إلى شخصٍ غريب وبعيد عن بعض النواحي السياسية والاجتماعية في واقعه، وتسيطر فكرة الاستلاب في الوقت الراهن على الفكر الاجتماعي والأدب المعاصر، حيث قدم (ملفن سيمن) أهمية موضوع الاستلاب للتحليل الاجتماعي عن طريق مقالة تم نشرها في المجلة الأميركية لعلم الاجتماع، تحت عنوان (حول معنى الاستلاب)، وان الوصف الواضح لمفهوم الاستلاب، هو صراع الفرد مع أبعاد وجوده، وهذه الأبعاد تتمثل في ثلاثة أركان هي: بعد حسي، يكون فيه الصراع مع قوى اجتماعية واقتصادية وسياسية في سبيل تحديد موقف تاريخي من كلِ ما يحدث حوله، ويشعر بالاستلاب في حالة عدم تحقق الموقف، إذ يشعر الفرد في هذه الحالة بأنهُ مسلوب الذات ومستهلكاً، والبعد الثاني بعد محيطي، يبحثُ فيهِ الفرد عن عالم المثل (العالم المفقود)، بعد أن سحقَ العالم الذي يعيشُ فيهِ شخصيتهُ وشوهها، وهنا ينطلقُ الشخص إلى عالمِ الخيال عن طريقِ اقتراحِ أساسٍ روحي مفترضٍ للإنسانية عوضاً عن الأساسِ الواقعي لها، وتزدادُ حدّة الصراع كلما ازدادُ وعي الإنسان بذاته، بحيث يصلُ لمرحلةِ الشعور بأنَّ كلَّ ما يُحيطُ بهِ عبارة عن ثقلٍ عليه، وقد لا تستطيع أي علاقة أو تواصل اجتماعي اخراجه منه[14]، وبذلك تنشأ عزلة الفرد ومن ثم استلابه من كافة القيم الواعية المحيطة به، وأخيراً بعد ميتافيزيقي (خيالي)، ويظهر الصراع هنا حين يتنكرُ الفرد للواقع المحيط به، متجهاً إلى عالم الماورائيات في محاولةٍ منهُ لمعرفةِ وإدراك الحقيقة الفعلية لوجوده وموقف الكون منه، وذلك لأنَّ كافة المعطيات الحسية المحيطة بهِ غير كافية؛ لفهم العالم الميتافيزيقي، ويبقى الفرد في حالة شك دائم في كون الوعي والوجود الذي لم يتحقق، ويطرح الفرد سؤال هل أن وجوده فعلي، أم محتمل؟، ومن هنا يبدأ استلابه بشكل كلّي عن جميع محيطه ووجوده[15].

يدل الاستلاب على انسلاخ من الذاتية الثقافية، وخضوعها لتبعية ثقافية الآخر أو حضارة أخرى، ويكاد يكون هذا المعنى هو المدلول الوحيد الذي يستعملُ بهِ مفهوم الاستلاب لدى أفراد المجتمع، وفي المجتمع السياسي يعني الاستلاب اغتراب الفرد عن الحياة السياسية، ومرادف للانعزال والتقوقع والانكفاء وترك السياسة الى الفئة الحاكمة فقط لتفعل ما تشاء وما تريد، وليس غريباً أن تسعى الفئة المتسلطة على الحكم

كما هو المستفاد من تجارب الأمم الى احتكار السياسة والفعل السياسي ضمن اطارها وفاعليتها بما يخدم مصالحها، ويصبح من البديهي أن يناضل الناس من أجل استخلاص حقوقهم بالعمل السياسي والممارسة السياسية، وما سعي بعض المجتمعات للوصول الى صيغة المجتمع المدني إلا محصلة لهذا النضال، فالمجتمع المدني بأحزابهِ المتعددةِ وجمعياتهِ ونقاباتهِ ووسائل إعلامه، يقفُ في وجهِ طغيان السلطة، وإيقاف زحفها نحو الحقوق السياسية والاجتماعية للمحكومين، كما يوفر للمجتمع ضمانات دستورية تؤكدُ حيوية النظام السياسي وتفاعله وتطوره من أجل الوصول الى المجتمع المدني الديمقراطي، فالاستلاب السياسي ظاهرة مزمنة وخطيرة لعل من أوضح تجلياتها تدمير الروح الوطنية وانتشار الفساد في أجهزة الدولة بشكل مريع، تصل بالمواطن العادي الى أعلى درجات السلبية واليأس والعجز، ومن جانبهِ يؤدي الاستبداد الى تغييب العقل والعقلانية عن الممارسة السياسية والاقتصادية والاجتماعية(16).

إن مفردة اغتراب كما هو مُعلن لغوياً مشتقة من كلمة (الغربة)، وهي تعكس حالة شعورية نفسية تعزلُ الفرد عن محيطهِ نتيجةً لعدمِ قدرتهِ على استيعاب الأوضاع السياسية والاجتماعية والنفسية أو مجاراتها والتعايش معها، وجعلهُ في حالةِ تفاعلٍ دائمٍ لدرجةٍ يكونُ فيها الفرد غير قادر على قبولها أو حتى مسايرتها بشكلٍ حيادي، فيكون انعكاس تلك الأحداث على تفكيرهِ ورؤيتهِ وسلوكهِ نازعاً أو مائلاً الى الشعور بالغربة حتى مع الوسط الذي نشأ وترعرع فيه، كما يُعدُ الاغتراب السياسي واحداً من أكثر أنواع الاغتراب شيوعاً في المجتمع المعاصر، وتبدو مظاهرهُ وتجلياتهُ في العجز السياسي الذي يشيرُ الى أن الفرد المغترب لا يمتلك القدرة على أن يصدر قرارات مؤثرة في الجانب السياسي، كما يفتقد الفرد معايير وقواعد تنظيم السلوك السياسي، فيشعر المرء بأنه ليس له دور في العملية السياسية، وأن صانعي القرار السياسي لايضعون له اعتبار، فيميل الفرد الى العجز إزاء المشاركة السياسية الايجابية، والشعور بالعزلة عن المشاركة الحقيقية الفاعلة في صنع القرارات المصيرية المتعلقة بمصالحه، وبالتالي اليأس من المستقبل(17).

يشير الاغتراب السياسي إلى شعور المواطن المستمر نسبيًا بالانفصال عن أو رفض النظام السياسي السائد، وينقسمُ الاغتراب السياسي إلى فئتين رئيستين، الأولى: العجز السياسي، والثانية: السخط السياسي، وفي الفئة الأولى يتم فرض الاغتراب على الفرد من قبلِ بيئته، بينما في الفئة الثانية يتم اختياره طوعاً من قبل الفرد لنفسه، وهناك أربع طرق مختلفة يمكن التعبير من خلالها عن الاغتراب السياسي تتلخص بما يأتي(18):

1 – العجز السياسي، أي شعور الفرد بأنهُ لا يستطيع التأثير لمواجهة أفعال السلطة السياسية الجائرة.

2 – انعدام المعنى السياسي، أي تصور الفرد بأن القرارات السياسية غير واضحة وغير واقعية.

3 – انعدام المعايير السياسية، أي تصور الفرد بأن المعايير أو القواعد التي تهدف إلى تنظيم العلاقات السياسية معطلة وأن الخروج عن السلوك المحدد أمر شائع ومقبول.

4 – العزلة، أي رفض الفرد للمعايير والأهداف السياسية التي يحملها ويتشارك فيها مع أعضاء آخرين من المجتمع على نطاق واسع.

يرتبط الاغتراب السياسي بشكلٍ سلبي بالفعالية السياسية، وأنَّ معيارَ الحكمِ على الاغتراب السياسي يكمنُ في مدى تمثيل الإرادة الشعبية في الانتخابات أو مشاركة الفرد في صنع القرارات، وكلما زادت حالات التفويض لجهةٍ ما غير الشعب، كلما زادت حالات الاغتراب السياسي الذي يتبناهُ المجتمع بطبيعةِ الحال، وكلما كان التمثيل الشعبي واضحاً في القرارات تقلُّ نسبة الاغتراب سواءً بطريقةٍ مباشرة أو غير مباشرة، وأن السمات الانتخابية الأكثر شيوعاً للاغتراب السياسي هي العزوف الانتخابي، والامتناع عن التصويت والتصويت الاحتجاجي[19].

المطلب الرابع: وسائل التواصل الاجتماعي وتجنيد المتطرفين

نلحظ أن لدى التنظيمات المتطرفة درايةً واسعةً بمجال وسائل التواصل الالكترونية، وترتكز الاستراتيجية الأساس للجماعات المتطرفة على توظيف الحشود واستقطابهم بشكل مباشر أو غير مباشر ليكونوا ناقلين وناشرين للفيديوهات والتغريدات والرسائل الإعلامية المتطرّفة، إذ تعد وسائل التواصل الاجتماعي منبراً هاماً للجماعات المتطرفة لتجنيد وحشد المقاتلين الأجانب، بل إنها ضرورة قصوى بالنسبة لأجندةِ التطرّف، وذلك لطبيعتها المفتوحة، ووصولها الواسع لشرائح الجمهور المستهدف، وتعمل عناصر الجماعات المتطرفة المعنية بالدعاية الإلكترونية على البحث عن التعليقات والعبارات المثيرة (الهاشتاغات) ذات التأثير النشط في البلدان المستهدفة، كما تستهدف أكثر المواضيع تداولاً، وأهم المشاهير متابعة لمواقع التواصل، واختراق حسابات الكترونية محددة لترويج دعاياتهم ودعواتهم لتجنيد الأجانب ونشر مقاطع وصور العمليات الارهابية، وعلى الصعيد التقني من الممكن جدا البحث عن (الهاشتاغات) النشطة في أي شبكة تواصل الكتروني واستغلالها للترويج لمشروع غير مرتبط بموضوع (الهاشتاغ) مباشرة، وهذا بدورهِ يخلقُ حوار عام وواسع في وسائل التواصل الاجتماعي، وتعد المشاركة في هذه الحوارات واستغلالها بشكل طفيلي إحدى أهم استراتيجيات الترويج الإلكتروني المستخدمة من قبل المتطرفين المتمرسين، وتُعد طريقة فاعلة جداً للدخول في الحوار العام والمفتوح وتعزيزه برسائل تدعمها الجماعات الارهابية، هدفها نشر دعاية مغرضة (بروباغندا) لتحقيق أهدافها في استقطاب وتجنيد متطرفين جدد[20].

تؤدي الأسرة دوراً أساساً في نموِ الأفراد وتنشئتهم فكرياً، كما تمثلُ الأسرة المصدر الأول لمتطلباتِ النموِ النفسية والاجتماعية والمعرفية والخبرات الأساس في انبثاق فكر الفرد، فالأسرةُ ليست مجرد وسيلة تعايش إنساني، بل هي الخلية الاجتماعية الأولى لبناء المجتمع، وهناك عوامل تؤدي إلى اختلاف الاتجاهات الفكرية من أسرةٍ لأُخرى ومن مجتمع لآخر، تتمثلُ في المستوى الاجتماعي للوالدين ومستواهما التعليمي ووضعهما الاقتصادي، فضلاً عن دافعية الإنجاز والحافز، وعن الحالة الاجتماعية للأسرة واحتمالية إفراز فرد متطرّف فيها، يرى باحثون أن الوضع الاقتصادي السائد في المجتمع يؤثرُ في تنشئةِ أفراده، وله دور واضح في تحكمهِ بالعملية التربوية، وهناك آثار للحالة الاقتصادية للأسرة، حيث نجدُ انعكاسها في التعامل البيني لأفراد المجتمع، كما أن نظام المنزل والترتيبات العائلية تؤثرُ بطريق غير مباشر في النمو، وعليهِ فإنَّ مهمةَ الوالدين لا تنتهي عند مرحلة عمرية معينة، وإنما تستمرُ معها التنشئة والتربية في حلقاتٍ ومراحل مستمرة[21].

إن من أهم الأسباب الناجم عنها تجنيد الشباب المتطرف، وفك طلاسم (دائرة صناعة الموت) حول العالم تكمن في الطفولة التعيسة التي تؤدي دورًا حاسمًا في إغراءِ الشباب الناشئ للانخراط في تنظيمات إرهابية في المستقبل، إذ تنطلق تلك التعاسة ابتداءً من الحرمان من أحدِ الوالدين، سواء بسببِ اليُتم أو غياب رعاية الوالدين، وانتهاءً بتعريض الطفل للعقاب البدني العنيف، وأنهُ حيثما يكون هناك ظلم وحرمان ويأس، فإنَّ الأيديولوجيات المتطرّفة العنيفة تطرحُ نفسها كشكلٍ من أشكال الهروب التي يلجأ إليها الفرد هرباً من الظلم والحرمان واليأس، كما تؤكدُ بعض الدراسات أن ثمة ارتباطاً قوياً بين الأفراد الذين انضموا للجماعات المتطرفة ومعاناتهم بسبب حرمان أحد الوالدين أو كليهما معاً، أو غياب التأثير الفاعل للوالدين في مرحلة الطفولة لمن تم تجنيده، والأمر نفسهُ بالنسبة لمن عاش مراحل يأس وإحباط خلال طفولته، أو عانى من عقوبات جسدية، ما يعني أن التنشئة الاجتماعية السلبية للفرد هي إحدى العوامل الجوهرية لتجنيد المتطرفين[22].

تشيرُ دراسةٌ متخصصةٌ إلى أهميةِ قوةِ الدولة ومدى استقرارها في مواجهة الارهاب، باعتبارها وثيقةَ الصلة بمدى انتشار تجنيد المتطرفين من عدمه، إذ كلما ضعف استقرار الدولة زادت العمليات الإرهابية فيها، مع الأخذِ بنظرِ الاعتبار أن توالي نظمٌ سياسيةٌ غير مستقرة على حكمِ الدولة يجعل الظروف مواتية أكثرث فأكثر لانتشار التطرف، وأنَّ صورةَ الفرد المهمش في وطنهِ منذ طفولتهِ وطيلة حياته، والذي لم تتوافر لهُ ظروف معيشة محترمة في وطنه، أو ليس له مشاركة ذات جدوى في الحياة العامة، تنعدم عنده الثقة بالدولة في أن تقدم له الخدمات الحيوية الضرورية أو أن تحترم حقوقه، وينجذبُ الفرد الى التطرّفِ عندما يشهدُ ما يعدهُ إساءة لاستخدامِ السلطة فتتولدُ عندهُ مشاعر فقدان شرعية النظام السياسي، وفي بعض تلك الحالات

وجدت دراسة متخصصة أن كثير من المتطرفين لم يرددوا النشيد الوطني لبلدانهم في أثناء طفولتهم، ووفقاً لنتائج الدراسة نفسها فإن 83% ممن تم تجنيدهم يؤمنون بأن الحكومة لا تهتم إلا بمصالح فئة قليلة، وأكثر من 75% لا يثقون بالسياسيين ولا بالجهاز الأمني للدولة، مشددةً على أن تدني المستوى التعليمي، وضعف الدخل الشهري، وتردي الأوضاع الاجتماعية كانت كلها أسباباً رئيسة شجعت أنضمام المتطرفين الى التنظيمات الارهابية، خاصةً أن أكثر من نصف العينة قيد الدراسة كانت من دول تحت خط الفقر[23].

الخاتمة

إن مواقع التواصل الاجتماعي الالكترونية مع كونها تكنولوجيا مفيدة جداً لمستخدميها، تختصرُ لهم الزمان والمكان بشكلٍ واضح، فإنَّ لها سلبيات لايمكن اغفالها، وأنَّ خطورةَ استخدامها لا تقتصرُ على المستخدمِ بذاتهِ بل تتعداهُ الى وسطهِ الاجتماعي فيؤثرُ فيهِ سلباً، وقد اشارت دراساتٌ عدة في إطار البحث الى خطورة إدمان استعمال مواقع التواصل على الفرد والمجتمع، ومن نتائج الإدمان و تأثيره في الجانب السياسي هو شعور الفرد المدمن بالاستلاب السياسي بما يشكلُ ظاهرةً خطيرةً تجسدت في إيهام الفرد بالتنكر للمجتمع والدولة وتدمير الروح الوطنية البناءة لديه، الى درجة توصل الفرد الى اليأس والعجز عن أداء وظائفه السياسية، واغترابه عن كونه جزء لايتجزأ من المجتمع السياسي الذي يتحمل العديد من القضايا والمشكلات السياسية التي تؤثر في النظام الاجتماعي العام، وقد توصل البحث الى استنتاجات عدة من بينها:

1 – إن للمجتمع السياسي أهميةً بالغةً كونهُ يغطي المجموعات الاجتماعية الأخرى، ويتحددُ فيهِ مصير الأشخاص في إطارِ الدولةِ بشكلٍ إجمالي، لما يمتلكهُ المجتمع السياسي من شخصيةٍ معنويةٍ مؤثرةٍ تؤدي وظائف تدخل في إطار السعي الى تحقيق المصالح العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2 – لا تقتصر مضار إدمان مواقع التواصل الالكترونية على الفرد في افتقاد الرغبة على التفاعل الاجتماعي الحقيقي فحسب، بل تتعداهُ الى المجتمع عموماً بسببِ متابعتهِ ومراقبتهِ الآخرين وظهورِ حالات الخصومة والإزدراء لباقي افراد المجتمع.

3 – يتعدى الاستلاب والاغتراب من منظورهما الاجتماعي الى منظور سياسي واضح، إذ ينعكسُ الاستلاب السياسي في الانعزال والتقوقع والانكفاء وترك القرار السياسي للسلطة الحاكمة بالمطلق دون مسائلتها ومحاسبتها، فيما يشير الاغتراب السياسي الى العجز السياسي وعدم امتلاك القدرة على المشاركة السياسية وفقدان معايير وقواعد تنظيم السلوك السياسي.

4 – يُعدُ التطرف أحد النتائج السلبية المؤثرة للإدمان على مواقع التواصل الاجتماعي، فتحت ظل الاستعمال السيء لمواقع التواصل الاجتماعي طرحت الأيديولوجيات والافكار المتطرفة نفسها، كمنفذٍ للخلاصِ من حالات الاستلاب السياسي والهروب من العجز واليأس السياسي من خلال فضاءات افتراضية تستوعب حوارات الآخرين دون معايير محددة.

التوصيات

1 – صياغة تشريعات قانونية وطنية معاصرة تنسجم وتطور حياة المجتمع عموماً، وقضايا قطاعية خاصة، منها قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ومعايير استعمالات منصات التواصل الاجتماعي الالكترونية.

2 – تحمل الدولة مسؤولية حماية المجتمع من الافكار العبثية الهدامة، عبر برامج تثقيف وطني تركز على طبيعة عمل منصات التواصل الاجتماعي في أنها لا تحمل مصداقية مطلقة، وأنها تتضمن حوارات غير حقيقية وحوارات مع اشخاص مفترضين.

3 – تعزيز دور المجتمع في تبنيهِ مصادر التنشئة الاجتماعية كالأسرة والمدرسة والجامعة والمسجد وتشجيع الشباب على الانخراط في بناء مجتمع سياسي واع، وأنهم جزء من بناء سياسي وطني ومشارك حقيقي في الانشطة السياسية، وصناعة القرار السياسي.

4 – تأسيس منظومة أمن وطني بمستوى تكنولوجي عالي المستوى، تتخصصُ بمهام مراقبة ومتابعة كل أنشطة مواقع التواصل الاجتماعي الالكترونية، وتجمع أكبر كم ممكن من المعلومات حول الحسابات الالكترونية الوهمية أو تلك الموجهة ضد الدولة والمجتمع.

المصادر

(1) الأسود، صادق. (1990). علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده. جامعة بغداد. ص 100.

(2) بوتومور، ت. (1986). علم الاجتماع السياسي (و. نظمي، مترجم). دار الطليعة للطباعة والنشر. ص 52.

(3) عبد الرحمن، عبد الله محمد. (2007). علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة (ط2). مطبعة البحيرة. ص 58.

(4) الطيب، مولود زايد. (2007). علم الاجتماع السياسي. جامعة السابع من أبريل. ص 27.

(5) الكلاب، مريد يوسف. (2018). معجم المصطلحات السياسية والدستورية. المركز القومي للإصدارات القانونية. ص 391.

(6) عبد الستار، هشام حكمت، وآخرون. (2019). علم الاجتماع السياسي. الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ص 119.

(7) اليوسف، أسماء عصام محمد. (2017). تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على العلاقات الأسرية في محافظة إربد [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الآداب، جامعة اليرموك. ص 19-20.

(8) بروكس، هـ.، وكوبتا، ر. (2017). وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على المجتمع (ع. س. عبد الفتاح، مترجم). المجموعة العربية للتدريب والنشر. ص 58.

(9) مجموعة باحثين. (2023). أثر مواقع التواصل الاجتماعي على العلاقات الاجتماعية والأمن المجتمعي. دائرة الخدمة الاجتماعية، إمارة الشارقة. ص 15-16.

(10) المقدادي، خالد غسان يوسف. (2013). ثورة الشبكات الاجتماعية. دار النفائس للنشر والتوزيع. ص 67-78.

(11) إبراهيم، إبراهيم الشافعي. (2019). اختبارات إدمان الإنترنت. دار الكتاب الحديث. ص 6-7.

(12) ساري، حلمي خضر. (2005). ثقافة الإنترنت: دراسة في التواصل الاجتماعي. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. ص 176-177.

(13) المنصور، محمد. (2012). تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين: دراسة مقارنة للمواقع الاجتماعية والمواقع الإلكترونية العربية أنموذجاً [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الآداب والتربية، الأكاديمية العربية المفتوحة. ص 82.

(14) الحسين، أسعد بن ناصر بن سعيد. (2016). أثر وسائل التواصل الاجتماعي على سلوكيات وقيم الشباب من منظور التربية الإسلامية. مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، (169)، 337-339.

(15) العطار، محمود مغازي. (2018). استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بالاغتراب النفسي وجودة الحياة لدى طلاب كلية التربية. مجلة كلية التربية، جامعة الإسكندرية، 28(3)، 117-118.

(16) محمد، عادل عبد الله. (2003). مقياس العزلة الاجتماعية. دار الرشاد. ص 8-11.

(17) خليفة، عبد اللطيف محمد. (2003). دراسات في سيكولوجية الاغتراب. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. ص 95-98.

(18) بركات، حليم. (2006). الاغتراب في الثقافة العربية: متاهات الإنسان بين الحلم والواقع. مركز دراسات الوحدة العربية. ص 95-100.

(19) سعادنة، جمال. (2016). العولمة وتوظيف الخطاب المرئي من تحييد الوعي إلى استلاب الهوية. مجلة الأثر، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (24)، 63-65.

(20) الحاج محمود، فريال محمود. (2022). التأثر بالتطرف الفكري في وسائل التواصل الاجتماعي تبعاً لبعض المتغيرات النفسية. المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 38(1)، 58.

(21) بن صفية، وداد. (2018). تأثير المتغير التكنولوجي على الفواعل الدولية الجديدة: الإرهاب الإلكتروني أنموذجاً [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف. ص 56.

(22) جعفري، آمال. (2020). التطرف الديني والميديا الاجتماعية: قراءة في السياقات والأبعاد، داعش أنموذجاً. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، 7(1)، 146-148.

(23) طشطوش، هايل عبد المولى. (2014). الإرهاب المعاصر. دار البداية ناشرون وموزعون.